الوضع اللبناني واكتمال تبعية الأنظمة العربية في اطار التسوية الامبريالية

ان اسرائيل التي لا تخفي بعض اطماعها التوسعية انما تضغط باحتلالها الاراضي العربية للاسراع في تحول هذه الانظمه وارتباطها العضوي بالامبريالية، وهذا الضغط الاسرائيلي الامبريالي يلتقي مع الميل الموضوعي والمصلحة الطبقية لهذه الانظمة البرجوازية في مرحلة هبوطها السياسي ، اذ علينا ان نرى دائما ان العامل الخارجي مهما بلغ تأثيره وضغطه لا يمكن ان يؤثر في العامل الداخلي تأثيرا حاسما الا من خلال استجابة هذا الاخير ومصلحته في هذه الاستجابة والتي تأخذ اشكالا من الصراع والشد والجذب مثل حدوث عملية التوافق او التقاطع بينهما .

■■ اسباب نجاح الامبريالية في المنطقة

ففي مرحلة سابقة وبالرغم من عدم تخلي القوى الامبريالية عن سياستها العدوانية ومصالحها في المنطقة ، لم تنجح محاولات الامبريالية المستمرة في احكام قبضتها على المنطقة العربية كما هو الحال الان . والسبب في ذلك ان الامبريالية واجهت في الخمسينات والستينات ، الى حد كبير ، انظمة برجوازية لها مصلحة في مناهضة الامبريالية وسياساتها،ولكنها الان ،وبالرغم من الضعف الذي تعاني منه الامبريالية بشكل لم يسبق له مثيل في العالم ، نجد نجاحا في سياستها في المنطقة . وذلك بسبب من المصلحة الموضوعية لهذه الانظمة في مهادنة الامبريالية وحلفائها ، فالرجعية العربية واسرائيل بالرغم من دورهما المعادي المستمر لم تتمكنا من تسهيل اخضاع المنطقة للامبريالية في مرحله الدور الوطني الذي كانت تلعبه البرجوازيات العربية . وهما تنجحان الان بسبب المصلحة الطبقية التي تدفع بالبرجوازيات العربية الى مهادنة الامبريالية والتحالف معها .

وقد ادركت القوى الامبريالية حتى عندما كانت المنطقة العربية خاضعة تماما ومباشرة للنفوذ الامبريالي قبل عام ١٩٤٨ ، ان هناك فرقا بين وجود انظمة رجعية تابعة قابلة للتغيير وبين ضرورة وجود نظام موالي كليا لها مهما حدث هناك من تغيرات في المنطقة العربية ، ان الكيان الصهيوني الذي كان من المستحيل قيامه لولا الدعم المباشر من القوى الامبريالية ، هو اكثر ضمانة وقدرة على لعب دور مضاد ضد حركات التحرر الوطني لا سيما في فلسطين ومصر وسوريا ولبنان . لذا فان تثبيت النفوذ الامبريالي في المنطقة انما يعني توطيد وتدعيم دور اسرائيل السياسي والعسكري وليس تقليصه ، ولا يستنفذ هذا الدور ، كحصا غليظه جاهزة للعمل احتفاظ اسرائيل بالاراضي العربية المحتله . ان اسرائيل ستتخلى ولو بصعوبه عن بعض الاراضي العربية المحتلة بفعل التحولات السياسية والاقتصادية التي قامت بها البرجوازيات العربية في اتجاه الترابط مع الامبريالية ، بفعل السياسة غير المعادية التي تنتهجها هذه الانظمة تجاه اسرائيل والامبريالية وحلفائها من الرجعية العربية . ان مثل هذه السياسة الوديعة لن تكون على حساب اسرائيل سياسيا ، بل هي تدعيم واقرار بدور اسرائيل ووجودها وما يمثله ، وان كان سيتم على حساب اسرائيل جغرافيا . الا ان اسرائيل لن تنسحب ، بالمقابل ، من كل الاراضي العربية المحتله ، بل ستحتفظ لنفسها بقسم لا بأس به حفاظا على « امنها » المستقبلي وانسجاما مع مخططاتها التوسعية .

ان التسوية الدائرة اليوم هي تسوية ذات طبيعة واحدة تسوية امبريالية بالكامل . فلا وجود هناك لتسويتين ، تسوية « وطنية » وتسوية امبريالية ، كما تروج بعض القوى الفلسطينية واللبنانية الوطنية . او كما تسعى الديبلوماسية السوفياتية لتصوير الامر وكأن هناك تسوية سياسية « عادلة » تحفظ حقوق جميع شعوب المنطقة ! فمثل هذا المنطق لا يقطف سوى الثمار المرة التي يزرعها .

ان التسوية الجارية اليوم ليست عبارة عن حل وسط بأية حال من الاحوال ، انها تسوية أحادية الجانب ولصالح الامبريالية والقوى المرتبطة بها . فلا يوجد هناك مكان لائق للقوى الوطنية في ظل مثل هذه التسوية وليس الخلاف هنا حول تحرير جزء اوأقل او أكثر من ارض فلسطين والقبول به مؤقتا ، انه الخلاف حول تصفية النضال الوطني الديمقراطي والثوري او عدم تصفيته من قبل القوى المعادية . فبالرغم من اوهام قيادة المقاومة وبعض ادعياء « اليسار » الفلسطيني (جـ.د وسواها) وقتلهم لليقظة الثورية من خلال ترويجهم لامكانية الحصول على « سلطة وطنية » ضمن اطار التسوية السياسية الراهنة ، فقد شنت قوى الحلف الامبريالي الرجعي الصهيوني هجومها الشرس على المقاومة والحركة الوطنية مستهدفة ضرب المضمون الوطني والديمقراطي الذي تمثلانه ، وذلك كحلقة من حلقات السير في طريق التسوية الذي لا يعني سوى طريق التبعية للامبريالية .

وجذر هذه الاوهام انما يكمن في الاعتقاد بأن الانظمة البرجوازية العربية هي انظمة وطنية ولو « محدودة » ، بينما هي تسير سيرا حثيثا في اتجاه الامبريالية ، ولم تكن حرب تشرين (التي اضافت مزيدا من الاوهام حول وطنية هذه الانظمة) تخرج عن نطاق السياسة التي تتبعها هذه الانظمة مستخدمة » اللحظة الوطنية « في هذه الحرب في سياق معاد للوطنية وفي مواجهة الحركات الوطنية والثورية .

فلقد بات واضحا اليوم ، سيما بعد قيام النظام البرجوازي السوري باعلان انحيازه النهائي الى معسكر الحلف الامبريالي الرجعي المعادي وسقوط هالة « نظام الصمود الوطني » التي تم ترويجها لغاية اشهر قريبة ، بات واضحا ان مقاومة التسوية الامبريالية رهن بتطور نضال الطبقة العاملة والطبقات الشعبية واقامتها ، في النهايه ، لانظمتها الثوريه .

ان النضال الوطني المعادي للامبريالية ينتقل اليوم من المحور البرجوازي المعادي للاقطاع والامبريالية الى المحور الاشتراكي المعادي للبرجوازية والامبريالية

وان النضال الوطني الفلسطيني الذي تبلور ونما في مواجهة التسوية لا يمكن ان يتطور عن طريق اقتسامه نتائج هذه التسوية الامبريالية من خلال التوهم ان هناك مجالا للحصول على « سلطة وطنية » ضمن اطار الوضع السياسي القائم الان في المنطقة العربية .

وان الثمار الدمويه المرة في الساحتين الاردنيه واللبنانية كافيه للتدليل اي نوع من التسوية يجري عقدها في هذه المنطقه .

■■ التسوية والوضع اللبناني

لقد ادركت القوى الفاشية اللبنانيه ، احتياط النظام الكومبرادوري العميل ، ان الجو السياسي في المنطقة العربية ملائم الى حد كبير ، سيما بعد اتفاقية سيناء ، للاستمرار في هجمتها الفاشيه ضد المقاومه والحركة الوطنية . فالوضع الاستثنائي اللبناني الذي يتيح مجالا ومتنفسا لحركة المقاومة والقوى الوطنيه يشكل وضعا خطرا على السياسة الامبريالية في المنطقة . ان الهجمه الفاشيه في لبنان لم تكن تستمد قوتها من موازين القوى الداخلية ولكن من توطد مصالح ونفوذ الامبرياليه في المنطقه من خلال السياسة الخيانية التي تتبعها البرجوازيات العربيه في اكثر من مجال . فحين تقرر تسوية سيناء ان الصراع في الشرق الاوسط عامه لا يمكن حله الا من خلال « وسائل سلميه » فان هذا يعني ان النضال والبندقيه الفلسطينيه مستهدفتان للتصفية كعمل اجرائي .

وحين انهارت مؤسسات النظام العميل ولا سيما اجهزته القمعيه وباتت القوى الفاشية مهددة بالتصفية قامت الانظمه والرجعيه العربية بانقاذها وتوجيه الضربات العسكرية والسياسية المتلاحقه الى المقاومه والحركة الوطنية حيث لعب النظام البرجوازي السوري رأس الحربة في هذا المخطط المعادي .

فلقد افزع شبح وجود نظام وطني تقدمي في لبنان معاد للتسوية النظام السوري والانظمه العربية الاخرى وجعله يسير بخطوات اسرع في اتجاه التبعية الامبريالية

لقد كانت تسويه سيناء تستهدف فيما تستهدف خلق المناخ السياسي الملائم لتصفية المقاومة والقوى الوطنيه اللبنانيه واضعاف الدور التفاوضي للنظام السوري ما دام لم ينسجم بما فيه الكفايه مع المخطط الامبريالي في المنطقة . وبدلا من انتهاجه لسياسة التصدي للامبريالية ودعم المقاومة والحركة الوطنية في لبنان ، انبرى النظام السوري انطلاقا من مصالحه الطبقية الى دعم القوى المتحالفة مع الامبريالية قاطعا بهذا العمل المسافة الدرجية التي كانت تفصله وتميزه عن النظام المصري .

■■ طريق النظام السوري في اتجاه الامبريالية

لقد سرع خوف النظام البرجوازي من امكانية قيام نظام وطني ديمقراطي في لبنان من معدل سيره في ركاب التبعية للامبريالية . وبدلا من ان تحسم القوى الوطنيه اللبنانية ومن ورائها المقاومة الفلسطينية مسألة التوجه لبناء نظام وطني ديمقراطي مهما طال امد الصراع او قصر معبئة ومنظمة كل طاقات الشعبين اللبناني والفلسطيني في المناطق المحررة ، فانها نهجت سياسة مترددة اصلاحية تحمل الكثير من الاوهام ولا تضع في اعتبارها قضية الاستيلاء على السلطة السياسية باعتبارها قضية لا تنفصل عن النضال الوطني المنسجم ضد الامبريالية . لان قطع الطريق على التسوية الامبريالية لا يكن الا بفسح المجال لنضال الطبقات الشعبية لكي يأخذ دوره ومداه خارج النطاق البرجوازي المتهادن والمتحالف مع الامبريالية . الا ان العامل الاكثر خطرا الذي برز ، بعد اعلان النظام السوري عن انحيازه النهائي الى معسكر الحلف الامبريالي ، هو ان هذا النظام لا يستطيع السير في ركاب الامبريالية الا من خلال تكبير دوره الخاص ضمن اطار التبعية .

فالتاريخ السياسي الوطني في سوريا يدفع النظام الى اتباع سياسة

والاتحاد والدور « القومي » لسوريا . سيما ان اثر الفكر القومي البرجوازي قوي الجذور في بلد كسوريا ، على ارض غياب اي اثر قوي وعميق لقوى الثورة الاشتراكية في الحياة السياسية . ويصل حدود هذا التأثير الى الغالبية العظمى من الجماهير المحرومة من ممارسة حقوقها السياسية في سوريا بصفة عامة والى قواعد حزب البعث الحاكم بصفة خاصة . وهذا مما يسهل مهمة بلبلة هذه الجماهير وخداعها من خلال ترداد نفس الشعارات التي ناضلت طويلا في سبيلها . فالنظام البرجوازي السوري يروج في صحافته واعلامه الرسمي بأنه اتى الى لبنان لكي يلعب دورا قوميا وانسانيا بوقف « الاقتتال الطائفي البغيض » والسعي للعب دور « وحدوي » باقامة وحدة ثلاثية بين سوريا والاردن ولبنان تكون لسوريا فيها الدور الاساسي وذلك كخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة !

والجماهير السورية غير المنظمة لا تستطيع ان تميز وحدها وبسرعة كيف ان هذا النظام يقوم بعملية ارتداد وطني من خلال استخدامه نفس شعارات المرحلة السابقة التي كانت تتسم بطابع معادي للامبريالية .

فالنظام السوري يقر بالشروط الفعلية للتبعية الامبريالية في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتكبير دوره الرجعي المضاد للمقاومة والقوى الوطنية .

ولقد اصطدم النظام وهو يحاول السعي لتمرير مخططه الخاص به ، بكل عنف وقوة بالمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية وهما « حلفاء » الامس القريب بالنسبة لهما !

الا ان طريق النظام السوري « القومي » الخاص في اطار التبعية يصطدم بعقبات موضوعية كثيرة ، منها ان الشغ بالروح العسكرية والنزعة البونابرتية الديكتاتورية انما تم على ارض تراجع النظام وانتهاء دوره الوطني مما يسهل مهمة فضحه وتعريته وعزله جماهيريا ،وقد كان بامكان التصدي البطولي الذي واجهه النظام في لبنان على ايدي المقاومة والحركة الوطنية ان يزيد اكثر في تعرية دور هذا النظام وعزله لو كان هذا التصدي اكثر قوة وانسجاما واطول نفسا .

ان ما يريده النظام السوري اليوم من المقاومة هو تحويلها الى ورقة تكتيكية ضاغطة مؤقتة في يده من اجل تحسين شروط تسويته الخاصة فيما يتعلق بالارض ملوحا للقوى الامبريالية بامكانية سحق هذه المقاومة في حال مراعاة طريق تسويته الخاصة التي اصطدمت جزئيا بالمحور السعودي المصري لا بشأن الخلاف حول اهداف تصفية المقاومة والحركة الوطنية ولكن حول موقع وحجم هذا النظام في اطار التبعية الامبريالية .

ولكن مراهنة التيار الاكثر تخلفا في قيادة المقاومة على المحور السعودي المصري لمواجهة المحور الاردني السوري انما تصطدم بالوقائع الساطعة من خلال مبادرته المحور الاول للدور السوري في لبنان كما حدث في مؤتمر القمة العربي مؤخرا .

ان اطراف التسوية الامبريالية في المنطقة العربية لا تلغي الادوار الرجعية والمناهضة للقوى الوطنية والثورية ، بل تكمل بعضها بعضا آخذة بعين الاعتبار وزن كل طرف ضمن اطار التبعية . ان التناقضات بين الانظمة السائرة في فلك التبعية الامبريالية تناقضات هامشية لا تؤثر على مسيرة التضامن العربي الرجعي .

لذا ، فان اي وهم للرهان على هذه التناقضات الهامشية ستكون عواقبه وخيمة على القوى الثورية . ان دور اسرائيل ،القوى الرجعية العربية ضمن هكذا نوع من التسوية الامبريالية سيتعزز اكثر فأكثر من الناحية السياسية في اتجاه خدمة السياسة الامبريالية .

ومن هنا ، فان القوى الفاشية اللبنانية التي قامت بعملية استدعاء الوضع العربي الرجعي والقوى الامبريالية والصهيونية للقيام بدورها المضاد في لبنان ، سوف لن ينتهي دورها كاحتياطي امين لا بد من الحفاظ عليه ضمن صيغ سياسية مختلفة حتى ضمن اطار صيغة الاتحاد الفدرالي او الكونفدرالي المقترح من النظام السوري بين كل من سوريا والاردن ولبنان .